بناء السلام الاجتماعي في دارفور

إعداد :

دكتور طلحة محمد الزبير سليمان

قسم اللغة الإنجليزية/ كلية التربية جامعة الزعيم الأزهري/ السودان

المستخلص:

يتناول هذا البحث قضية بناء السلام في إقليم دارفور، أحد أكثر أقاليم السودان تضررًا بالنزاعات المسلحة والصراعات القبلية والسياسية، والتي أثّرت بشكل عميق على النسيج الاجتماعي والاستقرار الأمني والاقتصادي. تنبعت اهمية البحث من تقديم إطار علمي لفهم طبيعة النزاع وأبعاده الاجتماعية والسياسية. يهدف البحث إلى تحليل دور الوساطة القبلية والسياسية في تحقيق السلام المجتمعي، مع تقييم مدى فعاليتها، واستكشاف إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في المصالحة، مثل تجارب رواندا وكولومبيا وجنوب إفريقيا نيبال. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة لمبادرات محلية مقارنة بالتجارب الدولية. توصل البحث إلى أن الوساطة في دارفور تُعاني من غياب الحياد المؤسسي، وضعف التنسيق المجتمعي، مما يؤثر سلبًا على فعاليتها. كما أبرز البحث إمكانات واعدة لتطوير وساطات محلية أكثر فاعلية من خلال دمج أدوات وأساليب مستمدة من نماذج دولية ثبت نجاحها. الوساطات الحالية في دارفور تفتقر إلى آليات واضحة للرصد والتقييم وعدم التنسيق بين الفاعلين المحليين والدوليين أدى إلى تكرار الجهود دون نتائج ملموسة. ويوصي البحث بضرورة دعم جهود الوساطة بجهات محايدة ومؤسسات رسمية، وتطوير آليات تشاركية تضمن استدامة السلام المجتمعي في الإقليم واعتماد العدالة التصالحية كأداة لبناء الثقة ومعالجة آثار الانتهاكات السابقة.

الكلمات المفتاحية: بناء السلام، السلام الاجتماعي، الاستقرار، العدالة التصالحية.

Abstract:

This study addresses the issue of peacebuilding in the Darfur region, one of the areas in Sudan most affected by armed conflicts and tribal-political disputes, which have proof

undly impacted the social fabric, security, and economic stability. The significance of this research lies in providing a scientific framework for understanding the nature of the conflict and its social and political dimensions. The study aims to analyze the role of tribal and political mediation in achieving social peace, assess its effectiveness, and explore the potential to benefit from successful international reconciliation experiences, such as those of Rwanda, Colombia, South Africa, and Nibal. The research adopts a descriptive-analytical approach and applies case study methodology to compare local initiatives with international experiences. The findings reveal that mediation efforts in Darfur suffer from a lack of institutional neutrality and weak community coordination, which negatively affect their effectiveness. The study also highlights promising opportunities to develop more effective local mediation efforts by integrating tools and methods derived from proven international models. Current mediation processes in Darfur lack clear monitoring and evaluation mechanisms, and poor coordination between local and international actors has led to repeated efforts without tangible outcomes. The study recommends supporting mediation efforts through neutral bodies and official institutions, developing participatory mechanisms to ensure sustainable community peace in the region, and adopting restorative justice as a tool for building trust and addressing the impacts of past violations.

Keywords: Peacebuilding, Social Peace, Stability, Restorative Justice.

المقدمة:

تُعد دارفور من أكثر الأقاليم السودانية تأثراً بالنزاعات المسلحة والصراعات القبلية والسياسية، وهو ما انعكس سلباً على النسيج الاجتماعي والاستقرار الأمني والاقتصادي. وبالرغم من الجهود الرسمية والمجتمعية المبذولة، ما زالت مظاهر التوتر وعدم الاستقرار مستمرة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية بناء السلام المستدام، القائم على أسس المصالحة الشاملة والعدالة الاجتماعية، خاصة من خلال دعم جهود الوساطة القبلية والسياسية، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

إشكالية البحث:

رغم تعدد مبادرات السلام في دارفور، إلا أن العديد منها لم يؤدِّ إلى استقرار دائم، مما يثير التساؤل حول جدوى الوساطات الحالية، ومدى ملاءمتها للسياق المحلي، وما إن كان بالإمكان تطويرها أو الاستفادة من تجارب دولية مشابهة لتحقيق مصالحة حقيقية.

وعليه، فإن الإشكالية يمكن صياغتها في السؤال التالي:

ما مدى فعالية الوساطة القبلية والسياسية في بناء السلام في دارفور، وكيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية في تعزيز المصالحة المجتمعية؟

أسئلة البحث:

1. ما أبرز الأسباب التاريخية والسياسية والاجتماعية للصراع في دارفور؟
2. ما دور الوساطة القبلية والسياسية في جهود بناء السلام داخل الإقليم؟
3. ما الدروس المستفادة من التجارب الدولية في مجال المصالحة وبناء السلام؟
4. كيف يمكن تكييف التجارب الدولية الناجحة لتناسب الواقع المحلي في دارفور؟
5. ما الآليات المقترحة لتعزيز استراتيجيات بناء السلام المستدام في دارفور؟

أهمية البحث: تنبع اهمية البحث من:

1. تسليط الضوء على واقع جهود الوساطة القبلية والسياسية في دارفور.

2. تقديم إطار علمي لفهم طبيعة النزاع وأبعاده الاجتماعية والسياسية.
3. إبراز قيمة التجارب الدولية في تحقيق المصالحة المجتمعية وإمكانية تطبيقها محلياً.
4. دعم صُنّاع القرار والجهات الفاعلة بمرجع تحليلي يساعد على تصميم استراتيجيات فعّالة لبناء السلام.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على جمع البيانات من مصادر أولية وثانوية، وتحليلها لفهم طبيعة الوساطة في دارفور، بالإضافة إلى دراسة تجارب دولية مختارة في مجال المصالحة المجتمعية. كما سيتم استخدام دراسة الحالة لبعض المبادرات في دارفور ومقارنتها بالتجارب الدولية.

أهداف البحث:

1. تحليل واقع النزاع وأدوار الفاعلين المحليين في دارفور.
2. تقييم فعالية الوساطات القبلية والسياسية في تحقيق السلم الأهلي.
3. عرض نماذج دولية ناجحة في المصالحة المجتمعية وتحليل أبعادها.
4. اقتراح آليات مناسبة لتعزيز استراتيجيات بناء السلام في الإقليم.

حدود البحث:

1. الحدود الزمانية : يغطي البحث الفترة من عام 2003 (بداية النزاع المسلح في دارفور) حتى عام 2025.
2. الحدود المكانية : يركز البحث على إقليم دارفور، مع استعراض لتجارب دولية محددة.
3. الحدود الموضوعية : ينصب البحث على جهود الوساطة القبلية والسياسية وبناء السلام، دون التوسع في الجوانب الاقتصادية أو العسكرية للنزاع.

فرضيات البحث:

1. الوساطة القبلية والسياسية في دارفور تفتقر إلى الدعم المؤسسي والحياد اللازم لإنجاحها.

2. هناك إمكانية لتطوير نماذج محلية فعّالة لبناء السلام من خلال دمج عناصر من التجارب الدولية.
3. فشل بعض مبادرات السلام السابقة يرتبط بضعف المشاركة المجتمعية وانعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة.

مدخل:

تُعدّ دارفور من أكثر الأقاليم السودانية التي شهدت نزاعات مسلحة وصراعات قبلية خلفت آثارًا اجتماعية واقتصادية عميقة، مما جعل الحاجة إلى بناء السلام الاجتماعي أمرًا ملحًا لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. فالسلام لا يقتصر على غياب العنف فقط، بل يتطلب معالجة جذور النزاع، وإعادة بناء الثقة بين المكونات المجتمعية المختلفة. ويُعدّ التعايش السلمي، والمصالحة المجتمعية، والعدالة الانتقالية من المرتكزات الأساسية لأي استراتيجية فاعلة للسلام. كما تُمثل التنمية المتوازنة، وتمكين الفئات المهمشة، وتعزيز مشاركة الشباب والمرأة عناصر محورية لتعزيز السلم الاجتماعي.

إن بناء السلام في دارفور يتطلب تضافر الجهود الرسمية والشعبية، إلى جانب دعم الشركاء الدوليين. وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية من قدرتها على تحويل بيئة النزاع إلى فضاء للتعاون والاستقرار والنهضة. ويمكن تناول هذه الاستراتيجية من خلا عدة محاور التالي:

محور المصالحة المجتمعية وتقوية النسيج الاجتماعي:

يُعدّ تعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي بين المكونات القبلية والإثنية في دارفور من الركائز الأساسية لبناء السلام الاجتماعي المستدام. فغياب الثقة بين الجماعات المختلفة وتراكم النزاعات التاريخية ساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي وتعميق الفجوة بين المكونات المحلية. وتوصي الدراسات بأن المصالحة المجتمعية تبدأ بإشاعة ثقافة الاعتراف بالآخر، وقبول التعدد، واحترام التنوع الثقافي والديني[1].

1 . يونيسف، تعزيز التماسك المجتمعي في دارفو، الخرطوم: مكتب السودان، 2021، ص14.

كما أن تنظيم الحوارات المجتمعية بين زعماء القبائل، وإطلاق مبادرات شبابية للتعايش، يساهم بشكل فعّال في إزالة الحواجز النفسية بين المجتمعات. إضافة إلى ذلك، فإن إشراك القيادات الدينية والتقليدية في نشر رسائل السلام له أثر كبير في تغيير اتجاهات الرأي العام. من المهم أن تكون هذه المبادرات مدعومة بمناهج تعليمية ومضامين إعلامية تعزز من قيم التعايش والتسامح[2].

يُعدّ إطلاق مبادرات الحوار المجتمعي بين زعماء القبائل وقادة الرأي المحليين خطوة محورية نحو تحقيق المصالحة وتعزيز السلم الأهلي في دارفور، حيث أن هذه الشخصيات تتمتع بتأثير كبير في مجتمعاتها، ويمكنها أن تسهم في تهدئة التوترات وفتح قنوات للتفاهم المشترك. وتُظهر التجارب الميدانية أن الحوار القاعدي الذي ينطلق من المجتمع نفسه يكون أكثر قبولاً واستدامة من التدخلات الفوقية[3]. كما أن إشراك زعماء الإدارة الأهلية في صياغة حلول محلية للنزاعات يعزز من الشرعية الاجتماعية لأي اتفاق يتم التوصل إليه. وتُوصي الأدبيات الحديثة بإنشاء منصات مستدامة للحوار تضم الشباب والنساء إلى جانب القادة التقليديين لضمان شمولية النقاش وتمثيل كافة الأصوات . إن تفعيل هذا المحور يسهم في معالجة جذور النزاع وتفكيك الصور النمطية المتبادلة[4].

يُشكّل الاعتراف بالجرائم والانتهاكات السابقة مدخلًا أساسيًا لتحقيق العدالة وبناء الثقة بين المكونات المتضررة من النزاع في دارفور. فالتجاهل أو الإنكار لتلك الانتهاكات يؤدي إلى تكريس مظالم تاريخية تُمهد لنزاعات جديدة، بينما يُسهم الاعتراف الرسمي والمجتمعي في خلق مناخ ملائم للمصالحة 2020م[5].

وتُعد العدالة الانتقالية إطارًا قانونيًا وأخلاقيًا يهدف إلى معالجة آثار الحرب عبر المساءلة، وجبر الضرر، وحفظ الذاكرة الجماعية ويتطلب ذلك إنشاء لجان مستقلة لتقصي الحقائق وتوثيق الضحايا، ومحاسبة المتورطين وفق القانون، مع ضمان عدم التكرار مستقبلاً.

2 . عبد الرحمن حماد، دور المؤسسات التقليدية في فض النزاعات القبلية، مركز الراصد للدراسات، 2018، ص77.

3 . محمد عبد الله السراج، أثر الحوار المجتمعي في فض النزاعات القبلية بدارفور، مجلة أبحاث السلام والتنمية، العدد 4، 2020، ص61.

4 . UNDP. Community-Based Conflict Resolution Approaches in Darfur. 2021. P25.

5 . سامي عبد الجبار، العدالة الانتقالية وبناء السلام في السودان . مركز دراسات النزاع، 2020، ص93.

أما تشجيع برامج العودة الطوعية للنازحين واللاجئين فهو مرتبط بتحقيق بيئة آمنة ومستقرة من خلال نزع السلاح وضمان الحماية والخدمات الأساسية. وقد أكدت تقارير الأمم المتحدة أن توفير الأمن، وتسوية النزاعات حول الأراضي، وإعادة تأهيل البنية التحتية من أهم شروط العودة الكريمة. كما أن تمكين العائدين من الوصول إلى سبل العيش والتعليم والصحة يُعد من العوامل الجوهرية في استدامة السلام. ويتطلب هذا المحور تعاوناً وثيقاً بين الحكومة، والمجتمعات المحلية، والمنظمات الدولية[6].

محور العدالة وسيادة القانون:

يُعد إرساء نظام قضائي عادل وشفاف خطوة جوهرية في مسار بناء السلام الاجتماعي في دارفور، لاسيما في ظل تكرار النزاعات القبلية والنزاعات حول ملكية الأراضي (الحواكير). فقد أدّت هشاشة المؤسسات العدلية في الإقليم إلى تفاقم الأزمات، إذ فقد المواطنون الثقة في قدرة القضاء على إنصافهم. ومن هنا، فإن إصلاح النظام القضائي بما يضمن استقلاليته ونزاهته يُعتبر شرطًا أساسيًا لتحقيق العدالة وسيادة القانون ويشمل هذا الإصلاح دعم المحاكم المحلية بالقضاة المؤهلين، وتفعيل آليات القضاء الأهلي بصورة تكاملية مع القضاء الرسمي، وضمان الوصول العادل للخدمات العدلية دون تمييز[7].

كما تُشير تقارير دولية إلى أن النزاعات حول الأراضي تُعد من أبرز مسببات الصراع في دارفور، وهو ما يتطلب إنشاء محاكم متخصصة في فض هذه النزاعات، إضافة إلى وضع خارطة قانونية واضحة للحواكير والملكية التقليدية، كذلك، ينبغي تعزيز الثقافة القانونية في المجتمعات الريفية لضمان مشاركة أوسع في العمليات القضائية ومساءلة الجناة دون محاباة[8].

6 . UNHCR. Sudan: Durable Solutions for Displaced Populations. Geneva, 2022, p41.

7. عبد الله محمد علي، إصلاح النظام العدلي في السودان: التحديات والفرص، مركز الدراسات القانونية، 2021، ص55.

8 . FAO & UNDP. Land and Conflict in Darfur: Towards Secure Land Tenure. Rome & Khartoum, 2020, p22.

تُعتبر ملاحقة المتسببين في الجرائم والنزاعات خطوة حاسمة نحو تحقيق العدالة وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة في إقليم دارفور، حيث أدّت سنوات النزاع المسلح إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل أفراد وجماعات مسلحة، دون محاسبة فعلية. إن تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب هو أحد أسس العدالة الانتقالية، ويُسهم في ردع الانتهاكات المستقبلية وحماية الضحايا. ويتطلب ذلك إنشاء آليات قانونية فعّالة لملاحقة الجناة، سواء عبر القضاء الوطني أو بالشراكة مع هيئات دولية مستقلة، خاصة في القضايا الكبرى مثل جرائم الإبادة والتطهير العرقي[9].

كما أن مساءلة المتورطين، بغض النظر عن مناصبهم أو انتماءاتهم، تُرسّخ ثقافة دولة القانون وتُعزز من السلم الاجتماعي، حيث يشعر الضحايا وأسرهم أن حقوقهم لم تُهدر. وتشير التجارب المقارنة إلى أن تجاهل العدالة في مرحلة ما بعد النزاع يؤدي إلى إعادة إنتاج العنف لذلك، فإن ملاحقة الجناة ليست انتقاماً، بل خطوة نحو الإنصاف وبناء مستقبل أكثر عدل[10].

محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يُعد محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الركائز الأساسية لبناء السلام المستدام في إقليم دارفور، إذ لا يمكن تحقيق استقرار طويل الأمد دون معالجة جذور الفقر والتهميش التي كانت من أبرز أسباب النزاع. فقد ساهم غياب التنمية المتوازنة لعقود في تفاقم الإقصاء الاجتماعي، وخلق بيئة حاضنة للصراعات المسلحة والنزاعات القبلية. ويشمل هذا المحور تعزيز سبل العيش، وتوفير فرص العمل، وتحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه. كما أن تمكين الشباب والنساء اقتصاديًا يُسهم في تقليل معدلات العنف والانخراط في الجماعات المسلحة. إن التنمية المتكاملة لا تعني فقط البنية التحتية، بل تشمل بناء الإنسان وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، ما يجعلها حجر الأساس لأي مشروع للسلام في دارفور.

9. المفوضية السامية لحقوق الإنسان، دليل العدالة الانتقالية في السودان، جنيف، 2020م، ص29.

10 . International Center for Transitional Justice (ICTJ). Accountability in Post-Conflict Societies. New York, 2018, p14.

خلق فرص عمل مستدامة خاصة للشباب لمنع تجنيدهم في الجماعات المسلحة.

يُعتبر خلق فرص عمل مستدامة للشباب في دارفور من الأولويات التنموية العاجلة، نظراً لارتباط البطالة وغياب الأفق الاقتصادي بزيادة معدلات الانخراط في الجماعات المسلحة والنزاعات القبلية. فالشباب يشكلون النسبة الأكبر من سكان الإقليم، ويواجهون تحديات كبيرة في الحصول على فرص عمل منتجة بسبب ضعف البنية الاقتصادية، وتدهور التعليم، وتراجع الاستثمار المحلي. وتشير الدراسات إلى أن غياب فرص العمل يُعد من المحفزات الأساسية لتجنيد الشباب في الصراعات، حيث يجدون في السلاح وسيلة للبقاء أو مصدر دخل[11].

لذلك، تُعد البرامج التي تركز على التدريب المهني، ودعم المشاريع الصغيرة، وتمويل المبادرات الشبابية من أنجع الوسائل لكسر دائرة الفقر والعنف. كما أن ربط الشباب بقطاعات إنتاجية مثل الزراعة، والتعدين، والصناعات الصغيرة يُعزز من فرص اندماجهم الإيجابي في المجتمع. ويتطلب هذا المحور تنسيقاً بين الحكومة، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين لضمان توفير بيئة اقتصادية داعمة وآمنة.

تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية الصحة، التعليم، المياه.

يُعد تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه أحد الأعمدة الحيوية لتعزيز الاستقرار وبناء السلام الاجتماعي في دارفور، حيث عانت العديد من المناطق من الإهمال التنموي

11, أحمد السنهوري، البطالة والنزاعات في دارفور: دراسة تحليلية، مجلة دراسات السلام والتنمية، العدد 6، 2020، ص47.

والتهميش الخدمي لعقود طويلة، ما ساهم في تأجيج الشعور بالظلم والانفصال عن الدولة. إن تحسين الوصول إلى هذه الخدمات لا يُعد فقط مسألة رفاهية، بل هو حق إنساني يُعزز من فرص العيش الكريم ويُسهم في إعادة الثقة بين المواطنين والحكومة[12] .

تشير التجارب الميدانية إلى أن توسيع خدمات التعليم يُقلل من احتمالات الانخراط في العنف، خاصة بين الأطفال والشباب كما أن تحسين الرعاية الصحية يرفع من جودة الحياة ويُقلل من وفيات الأمهات والأطفال، بينما يمثل الوصول الآمن إلى المياه النقية عاملاً حاسمًا في الحد من النزاعات المجتمعية، خصوصًا في المناطق الريفية التي تشهد تنافسًا حادًا على الموارد الطبيعية. يتطلب هذا المحور استثمارات حكومية وشراكات دولية طويلة الأمد لضمان تنفيذ مشاريع تنموية تراعي الخصوصية الجغرافية والاجتماعية للإقليم[13].

تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً من خلال مشاريع إنتاجية وتدريب مهني.

يُشكّل تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا في دارفور عنصرًا جوهريًا لتحقيق السلام المستدام والتنمية المتوازنة، خاصة وأن النساء كنّ من أكثر الفئات تضررًا من النزاعات المسلحة والنزوح القسري. وقد أثبتت الدراسات أن تمكين المرأة من خلال مشاريع إنتاجية وتدريب مهني لا يسهم فقط في تحسين دخل الأسرة، بل يعزز من استقرار المجتمعات، ويُقلل من هشاشتها في مواجهة الأزمات[14].

وتكتسب هذه المبادرات أهمية خاصة في دارفور حيث تلعب النساء دورًا محوريًا في الحياة الزراعية والرعوية، ويمكن لدعمهن في مجالات مثل الصناعات الغذائية، والحِرف اليدوية، والخدمات الصغيرة أن يُحدث أثرًا مباشرًا في الاقتصاد المحلي.

12. البنك الدولي. تحليل الفجوة التنموية في مناطق النزاع بالسودان، واشنطن، 2020م، ص35.

13 . UNICEF. Education and Peacebuilding in Conflict-Affected Areas. 2019, P22.

14 . UN Women. Women's Economic Empowerment in Conflict-Affected Areas of Sudan. 2020, p19.

كما أن التدريب المهني يُساعد على نقل النساء من الاعتماد إلى الإنتاج، ويوفر لهن أدوات الاستقلال المالي واتخاذ القرار، وهو ما يُسهم في تعزيز دورهن في عمليات المصالحة المجتمعية وصنع القرار المحلي. وتشير تجارب منظمات المجتمع المدني إلى أن إشراك النساء في أنشطة مدرّة للدخل قد قلل من معدلات العنف الأسري وزاد من مشاركتهن في الشأن العام. وعليه، فإن تمكين المرأة لا يُعد ترفًا تنموياً، بل ضرورة لبناء مجتمع متوازن وآمن[15].

تُعد قضايا الأرض والحواكير من أكثر الملفات حساسية وتعقيدًا في دارفور، إذ ترتبط بشكل مباشر بالنزاعات القبلية والصراعات حول الموارد الطبيعية، وقد كانت أحد الأسباب الجوهرية لاشتعال الحرب في الإقليم. إن إصلاح نظام الحواكير وضمان التوزيع العادل للأراضي يمثل خطوة محورية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من أسباب التوتر والاقتتال. فالنظام التقليدي للحواكير تعرض للاختلال بسبب النزوح، التوسع الزراعي، وتدخلات الدولة غير المنظمة، مما أدى إلى تداخل في الملكية ونزاعات مستمرة بين المجموعات القبلية.[16]

يتطلب هذا الإصلاح مراجعة شاملة للتشريعات المتعلقة بالأراضي، وتوثيق الملكيات التقليدية بشكل رسمي، مع إشراك الإدارات الأهلية والمجتمعات المحلية في العملية. كما أن إنشاء لجان عدلية محايدة لحل النزاعات العقارية، وتفعيل نظام التسجيل العقاري، سيُسهم في إرساء الأمن القانوني للملكية. وتُظهر تجارب الأمم المتحدة أن معالجة قضايا الأرض في مناطق النزاع تسهم في تقوية السلام ومنع تكرار العنف إن ضمان الحق في الأرض هو ضمان للاستقرار ووسيلة لتعزيز التعايش السلمي بين المكونات السكانية[17].

15. سعاد عبد الرحيم، المرأة والتنمية في مناطق النزاع: دراسة حالة دارفور، مجلة دراسات المرأة، العدد 12، 2019، ص44.

16. Mohamed, Adam. Land Tenure and Conflict in Darfur: Customary vs. Legal Frameworks. Sudan Journal of Peace Research, Vol. 5, 2018, p73.

17. الطيب عبد الله، الحواكير وتحديات السلم الأهلي في دارفور، مجلة دراسات السودان المعاصر، العدد 8، 2019م، ص61.

محور التعليم والإعلام وبناء الوعي:

يُعتبر محور التعليم والإعلام وبناء الوعي من أهم المداخل الاستراتيجية لترسيخ ثقافة السلام في دارفور، إذ أن النزاعات الممتدة لعقود لم تقتصر آثارها على البنية المادية فحسب، بل طالت العقول والنفوس، وأسهمت في ترسيخ خطاب الكراهية والانقسام. ويلعب التعليم دورًا محوريًا في نشر قيم التسامح والمواطنة، من خلال تضمين مفاهيم السلام والتعايش في المناهج الدراسية، وتربية الأجيال الجديدة على احترام التنوع الثقافي والعرقي. كما يُعد الإعلام أداة فعالة في تشكيل الرأي العام وبناء الوعي الجمعي، سواء عبر الإذاعات المحلية أو الوسائط الرقمية. ويمكن لتكامل الجهود بين المؤسسات التعليمية والإعلامية أن يسهم في تفكيك الصور النمطية وتعزيز الثقة بين المكونات المجتمعية، مما يُمهّد لبيئة أكثر استقرارًا وعدلاً.

إدماج ثقافة السلام والمواطنة في المناهج الدراسية.

إن إدماج ثقافة السلام والمواطنة في المناهج الدراسية يُعد من الركائز الأساسية لبناء أجيال واعية وقادرة على تجاوز إرث العنف والنزاع، خاصة في إقليم دارفور الذي عانى من صراعات طويلة الأمد. فالمناهج التعليمية لا تقتصر وظيفتها على نقل المعرفة، بل تُعد أداة لإعادة تشكيل المفاهيم والسلوكيات وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة. ويُسهم إدراج مفاهيم مثل التسامح، احترام التنوع، حل النزاعات سلميًا، والمشاركة المدنية، في تنمية وعي طلابي يعترف بالآخر ويُدرك قيمة السلم الاجتماعي[18]

وقد أوصت منظمات دولية بتضمين وحدات تعليمية حول حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، وقيم المواطنة الفاعلة ضمن المناهج، مع تدريب المعلمين على تقديم هذه المضامين بطريقة تفاعلية تراعي السياق الثقافي والاجتماعي للطلاب كما أن إشراك المجتمعات المحلية في تطوير محتوى المناهج يُعزز

18. اليونسكو. تعليم من أجل السلام: السياسات والمناهج والممارسات، باريس، 2018م، ص36.

من القبول المجتمعي ويقلل من التحيزات التي قد تُكرّس الانقسام. إن ترسيخ ثقافة السلام من المدرسة هو استثمار بعيد المدى في مستقبل أكثر استقرارًا وعدالة[19].

إطلاق حملات توعوية عبر الإذاعات المحلية ومواقع التواصل لتعزيز السلام.

إطلاق حملات توعوية عبر الإذاعات المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي يُعد من الأدوات الفعّالة لتعزيز ثقافة السلام في دارفور، لا سيّما في ظل الانتشار الواسع لوسائل الإعلام وتأثيرها المباشر على المجتمعات المحلية. فالإذاعات المجتمعية تتمتع بقدرة عالية على الوصول إلى شرائح واسعة من السكان بلغاتهم ولهجاتهم المحلية، وتُسهم في نشر رسائل التعايش، وقبول الآخر، ونبذ العنف، بطريقة قريبة من وجدان المستمعين[20].

أما وسائل التواصل الاجتماعي، فقد أصبحت منصات رئيسية للشباب للتعبير والمشاركة، ويمكن توظيفها بشكل إيجابي في حملات رقمية تسلط الضوء على قصص المصالحة، النماذج الناجحة للتعايش، ومبادرات شبابية داعمة للسلام .وقد أظهرت تجارب سابقة في السودان ودول مشابهة أن الحملات الإعلامية المجتمعية تُسهم في تغيير الاتجاهات، وكسر الصور النمطية، والحد من انتشار خطاب الكراهية[21].

ولضمان فاعلية هذه الحملات، يجب أن تُبنى على رسائل موثوقة ومحتوى جذاب، وتستهدف مؤثرين محليين وقادة رأي شبابي لإيصال الرسائل بطرق غير تقليدية.

محاربة خطاب الكراهية والعنصرية باستخدام وسائل الإعلام.

19 . سعاد الطاهر محمد، المناهج التعليمية وبناء السلام في السودان: دراسة تحليلية، مجلة دراسات التعليم، العدد 9، 2020م، ص58.

20 . Search for Common Ground, Community Radio for Peacebuilding in Sudan. 2020.p17.

21 . أماني عبد الرحمن،. دور الإعلام في بناء السلام المجتمعي بدارفور، مجلة الإعلام والتنمية، العدد 7، 2019، ص64.

تُعد محاربة خطاب الكراهية والعنصرية عبر وسائل الإعلام من الضرورات الملحّة في سياق بناء السلام الاجتماعي في دارفور، حيث لعبت بعض الوسائط في مراحل النزاع دورًا سلبيًا في تأجيج الصراعات وتعميق الانقسامات بين المكونات القبلية والإثنية. ومن هذا المنطلق، يُمكن لوسائل الإعلام أن تتحول من أداة للتأزيم إلى وسيلة للتوعية والتقارب، من خلال نشر رسائل إيجابية تعزز من قيم المساواة، والاحترام المتبادل، والانتماء الوطني المشترك[22].

ولتحقيق ذلك، ينبغي تدريب الإعلاميين على مبادئ الصحافة الحساسة للنزاعات، وضبط الخطاب الإعلامي وفق ضوابط مهنية وأخلاقية تمنع التحيّز وإثارة الكراهية. كما يمكن إطلاق حملات إعلامية منتظمة، تُبرز النماذج الإيجابية للتعايش بين القبائل، وتُواجه الروايات الانقسامية برسائل قائمة على الحقائق والمصالح المشتركة[23].

بالإضافة إلى ذلك، فإن إشراك الشباب والمؤثرين على المنصات الرقمية في هذه الحملات يساهم في توسيع دائرة التأثير ومكافحة التضليل والتحريض.

محور مشاركة الشباب والمرأة في عمليات السلام:

يُعد إشراك الشباب والمرأة في عمليات السلام من المحاور الجوهرية لتحقيق سلام شامل ومستدام في دارفور، إذ أن هذه الفئات تمثل القاعدة العريضة في المجتمع، وكانت الأكثر تضررًا من النزاعات المسلحة والنزوح والتهميش التنموي. إن مشاركة الشباب ليست فقط ضرورة ديموغرافية، بل أيضًا أداة استراتيجية للوقاية من العنف، حيث تشير الدراسات إلى أن غياب الفرص والتمثيل الفعّال للشباب يُعد من العوامل المؤدية إلى انخراطهم في الجماعات المسلحة أو في أعمال العنف [24].

22 . UNESCO. Addressing Hate Speech through Education and Media in Conflict Settings . 2020. P24.

23 . سارة عوض، الإعلام وخطاب الكراهية في السودان: تحليل لمرحلة ما بعد النزاع، مجلة دراسات الإعلام والنزاعات، العدد 4، 2021، ص51.

24 . نوال عبد الماجد، الشباب والنساء في بناء السلام المحلي بدارفور، مجلة بحوث السلام والتنمية، العدد 5، 2021م، ص44.

أما المرأة، فقد ظلت تُؤدي أدوارًا محورية في الحفاظ على النسيج الاجتماعي أثناء النزاعات، لكنها غالبًا ما تُستبعد من دوائر صنع القرار الرسمي. وتوصي المواثيق الدولية، مثل القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن، بضرورة إشراك النساء في مفاوضات السلام، والحوارات المجتمعية، وجهود إعادة الإعمار، ليس فقط كضحايا بل كفاعلات في بناء المستقبل[25].

يتطلب هذا المحور تبني سياسات تضمن التمثيل العادل للشباب والنساء في اللجان المحلية، ومنحهم أدوات التمكين من خلال التدريب، والدعم المؤسسي، وتوفير مساحات آمنة للمشاركة. كما أن تمكينهم من قيادة مبادرات مجتمعية تُسهم في إعادة الثقة بين المجتمعات وتكسر الحواجز التقليدية التي تحد من أدوارهم وذلك من **خلال التالي:**.

1. تمكين الشباب من قيادة المبادرات المجتمعية يمنحهم شعورًا بالمسؤولية والانتماء، مما يقلل من فرص انجرافهم نحو الجماعات المسلحة.
2. توفير منصات شبابية للحوار والعمل التطوعي يعزز من قدراتهم القيادية ويساهم في بناء الثقة بينهم وبين بقية المكونات المجتمعية.
3. ربط المبادرات المجتمعية ببرامج تدريب مهني وريادة أعمال يفتح أمام الشباب مسارات إنتاجية بديلة عن العنف.
4. إشراك الشباب في لجان المصالحة المحلية يسهم في بناء قدراتهم في التفاوض وحل النزاعات بشكل سلمي.
5. دعم الإعلام المجتمعي الذي يقوده الشباب يعزز من نشر رسائل التعايش والسلام داخل مجتمعاتهم.
6. الاعتراف الرسمي بمبادرات الشباب من قبل الدولة والمنظمات يعطيهم شرعية وفرصة للتأثير الحقيقي.
7. إشراكهم في تصميم السياسات المحلية يجعلهم شركاء فاعلين في القرارات التي تمس حياتهم ومستقبلهم.

25 . World Bank. Youth, Peace and Development in Fragile States. 2022, p22.

تشير تقارير دولية إلى أن الشباب عندما يُمنحون الأدوات والدعم الكافي، يكونون عوامل تغيير إيجابي، لا عوامل اضطراب.

دعم مشاركة المرأة في اللجان القبلية والمجالس المحلية وعمليات صنع القرار.

تُعد مشاركة المرأة في اللجان القبلية والمجالس المحلية وعمليات صنع القرار عنصرًا أساسيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء سلام شامل ومستدام في دارفور. فعلى الرغم من الأدوار الكبيرة التي قامت بها النساء خلال فترات النزاع، سواء في الحفاظ على الأسرة أو دعم المجتمعات، إلا أن حضورهن في مواقع اتخاذ القرار ظل ضعيفًا أو رمزيًا في أغلب الأحيان. ويُعد تمثيل المرأة في هذه الهياكل أمرًا ضروريًا ليس فقط من منظور حقوقي، بل لأنه يُسهم في إثراء القرارات برؤى متنوعة وشاملة تراعي احتياجات جميع شرائح المجتمع. كما أن إدماج المرأة في المؤسسات التقليدية والمحلية يعزز من فرص المصالحة المجتمعية، ويُسهم في كسر الصور النمطية التي تُقصي النساء من المجال العام. وتشير التجارب الإقليمية والدولية إلى أن مشاركة المرأة الفعّالة تُفضي إلى حلول أكثر استدامة وعدلاً في حالات النزاع وإعادة الإعمار. تشير الدراسات إلى أن إشراك النساء في الهياكل القبلية والمجالس المحلية يُعزز من قدرة المجتمعات على معالجة النزاعات بطرق أكثر سلمية وشمولًا. فالنساء غالبًا ما يحملن خبرات مباشرة ناتجة عن معايشة النزاعات والنزوح، مما يجعلهن قادرات على طرح حلول عملية تُراعي احتياجات المجتمع بأكمله، لا سيما الفئات الضعيفة مثل الأطفال وكبار السن وقد أثبتت التجربة أن المجتمعات التي شاركت فيها النساء بفعالية شهدت انخفاضًا في وتيرة النزاعات المحلية وتحسّنًا في مناخ الحوار[26].

من ناحية أخرى، تُظهر الدراسات الميدانية في دارفور أن غياب المرأة عن اللجان الأهلية يؤدي إلى إغفال قضايا جوهرية مثل العنف القائم على النوع، وحقوق المرأة في الميراث، والأرض، والتعليم، وهي

26. UN Women. Inclusive Governance for Sustainable Peace: Women's Participation in Local Councils in Sudan, 2020, p13.

قضايا غالبًا ما تُهمل في السياقات القبلية الذكورية لذلك، فإن دعم مشاركة المرأة لا يحقق فقط تمثيلاً عادلاً، بل يسد فجوات مهمة في عملية اتخاذ القرار ويُعزز من عدالة السياسات المحلية.[27]

ولضمان فاعلية هذا التمثيل، توصي منظمات دولية بضرورة إعداد برامج تدريب وبناء قدرات للنساء المهتمات بالمشاركة في اللجان والمجالس، وتعديل الأطر القانونية التقليدية التي تحد من مشاركتهن. كما أن إشراك القيادات الدينية والعرفية في دعم هذا التحول يسهم في تغيير ثقافة المجتمع تجاه أدوار النساء، ويُقلل من المقاومة المجتمعية لهذه المشاركة[28].

محور الشراكات المحلية والإقليمية والدولية:

تمثّل الشراكات المحلية والإقليمية والدولية ركيزة أساسية في بناء السلام المستدام في دارفور، حيث لا يمكن تحقيق الاستقرار بمعزل عن التعاون والتكامل بين مختلف الفاعلين. فالنزاعات المعقدة التي شهدها الإقليم خلال العقود الماضية، والتي ارتبطت بعوامل داخلية وخارجية، تتطلب استجابات متعددة المستويات تتجاوز الجهود المحلية وحدها. وتأتي أهمية هذا المحور من كونه يفتح المجال لتبادل الخبرات، وتعبئة الموارد، وتنسيق الجهود بين الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية. كما أن تعزيز التعاون مع دول الجوار والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة يسهم في مراقبة تنفيذ اتفاقيات السلام وضمان التزام الأطراف المختلفة بها. ومن خلال الشراكات الفعّالة، يمكن دعم خطط إعادة الإعمار والتنمية، وبناء القدرات الوطنية، وتمكين المجتمعات المحلية للمشاركة النشطة في بناء السلام والاستقرار[29].

بناء شراكات مع منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المحلي والدولي.

27 . آمنة حسن علي، المرأة والتمثيل القبلي في دارفور: دراسة ميدانية .مجلة دراسات التنمية والمجتمع، العدد6، 2021، ص72.

28 . Search for Common Ground. Women's Roles in Peacebuilding in Sudan's Tribal Structures. 2019, p26.

29 . آمنة حسن علي، مرجع سابق، ص75.

بناء شراكات فعّالة مع منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المحلي والدولي يُعد من أهم الأدوات الداعمة لتحقيق السلام والاستقرار في دارفور. إذ تمتلك هذه المنظمات خبرات طويلة في مجالات الوساطة، وحل النزاعات، والتنمية المستدامة، مما يجعلها شريكاً استراتيجياً في دعم عمليات السلام وإعادة الإعمار[30].

كما تساهم في تقديم الدعم الفني واللوجستي وبناء القدرات للمؤسسات الوطنية والمحلية، بما يشمل تدريب الكوادر، وتوفير الموارد، وتعزيز نظم الحوكمة. وقد أكدت الأمم المتحدة مراراً على أن إشراك المجتمع المدني يُعزز من فعالية واستدامة جهود السلام، حيث جاء في تقرير مجلس الأمن أن "السلام الذي تشارك فيه المجتمعات المحلية يكون أكثر استدامة، لا سيما إذا كان مدعوماً بشراكات شاملة تشمل المنظمات القاعدية والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية."[31]

وتكمن أهمية الشراكات مع منظمات المجتمع المدني المحلي في قدرتها على الوصول المباشر إلى القواعد المجتمعية، ومعرفة السياقات الثقافية والاجتماعية الدقيقة، مما يمكنها من تنفيذ برامج تُلبي الاحتياجات الحقيقية للمواطنين. أما منظمات المجتمع المدني الدولية، فتُوفر قوة ضغط داعمة على المستوى السياسي والحقوقي، وتساعد في ضمان الشفافية والمساءلة في تنفيذ اتفاقيات السلام وبرامج التنمية. وتُظهر التجارب العالمية أن إشراك المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومفوضية شؤون اللاجئين (UNHCR) قد ساعد في توفير موارد مالية وتقنية وخبرات ميدانية مهمة، خاصة في مناطق ما بعد النزاع. وفي دارفور، ساهم وجود هذه المنظمات في دعم عمليات نزع السلاح، وإعادة الإدماج، والمصالحة المجتمعية، ما جعلها طرفًا محوريًا في الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى التنمية المستدامة[32].

30 . نوال عبد الماجد، مرجع سابق، ص46.

31 . تقرير مجلس الأمن ،2022، ص18.

32. International Alert. Community-Led Peacebuilding in Darfur. London, 2020, p23.

كما تبرز فعالية هذه الشراكات في المناطق ذات البنية المؤسسية الضعيفة، حيث تُسهم في ملء الفراغ الإداري والخدمي بشكل مؤقت إلى حين استعادة الدولة لدورها الكامل.[33]

من جهة أخرى، فإن الشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلي تُعد ضرورية لأنها تعكس نبض المجتمعات المحلية وتفهم ديناميكياتها الثقافية والقبلية. فهذه المنظمات تملك شرعية اجتماعية وقدرة على الوصول إلى الفئات المهمشة والمهمومة بالنزاع، وتتمتع بمرونة في التحرك وتنفيذ المبادرات السريعة. وقد أشار تقرير منظمة "International Alert" إلى أن المنظمات القاعدية في دارفور لعبت دوراً مؤثراً في بناء جسور الثقة بين المكونات الإثنية، وفي تسهيل الحوار المجتمعي في مناطق النزاع[34]. لذلك فإن دمج هذه المنظمات ضمن خطط الشراكة الاستراتيجية لا يعزز فقط فرص النجاح، بل يُكسب عمليات السلام طابعاً أكثر استدامة.

أما من الناحية السياسية، فإن منظمات المجتمع المدني الدولية تشكل قوة ضغط فاعلة على الحكومات والأطراف المتصارعة لاحترام اتفاقيات السلام وحقوق الإنسان. فهي تُصدر تقارير رقابية وتحشد الرأي العام الدولي وتُطالب بآليات محاسبة حقيقية، كما حدث في عدة حالات في دارفور منذ عام 2003، عندما ساهمت منظمات مثل Human Rights Watch و Amnesty International في توثيق الانتهاكات ودعم الجهود القانونية الدولية (Human Rights Watch, لذا فإن إدماج هذه المنظمات ضمن عملية السلام لا يُعد تدخلاً، بل ضرورة لحماية المدنيين وضمان المساءلة والعدالة[35].

دعم جهود الوساطة القبلية والسياسية بمساعدة جهات محايدة:

33 .UNDP. Strengthening Resilience in Post-Conflict Sudan. United Nations Development Programme, 2021, p14.

34 . International Alert. Community-Led Peacebuilding in Darfur. London, 2020, p23.

35 . Human Rights Watch. Sudan: Justice Needed for Darfur Atrocities. New York, 2018, p 9.

تُعد الوساطة القبلية والسياسية أحد الأدوات الفعّالة لحل النزاعات في المجتمعات ذات البنية التقليدية، كما هو الحال في دارفور، حيث ما زالت القبيلة تمثل وحدة اجتماعية وسياسية مؤثرة. غير أن فعالية هذه الوساطات تظل مرهونة بوجود بيئة محايدة تضمن الشفافية والعدالة وعدم الانحياز لطرف دون آخر. لذا فإن إدخال جهات محايدة – كمنظمات المجتمع المدني الوطنية المستقلة، أو بعثات الأمم المتحدة – يُعتبر ضرورة لضمان حياد العملية التفاوضية، وكسب ثقة جميع الأطراف المتنازعة. وقد أشار تقرير لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة بشأن السودان إلى أن "الوساطة الفاعلة تتطلب جهة ضامنة محايدة تُسهل التفاوض، وتراقب تنفيذ الالتزامات دون انحياز[36].

كما أن وجود أطراف محايدة في عمليات الوساطة يسهم في كسر الجمود الذي كثيراً ما يميز العلاقات بين المكونات القبلية المتنازعة .فبعض القبائل أو الجماعات قد ترفض الجلوس مع خصومها دون وجود ضمانات من طرف ثالث. وفي هذا السياق، لعبت منظمات مثل "مركز الحوار الإنساني" و"الوساطة النرويجية" أدواراً مهمة في تقديم الدعم الفني والتقني لمبادرات الحوار القبلي والسياسي في السودان، بما في ذلك تنظيم اللقاءات المغلقة وتوفير آليات التفاوض غير الرسمية هذه المبادرات ساعدت في تجاوز العقبات النفسية والاجتماعية التي تعيق التفاهم، خصوصًا في ظل انعدام الثقة.[37]

من ناحية أخرى، فإن الجهات المحايدة تساهم في توثيق مخرجات الوساطة وضمان التزام الأطراف بها . فقد كشفت الدراسات المتعلقة بفض النزاعات القبلية في غرب السودان أن غياب التوثيق المؤسسي للاتفاقات الشفوية بين القبائل أدى إلى تجدد العنف في أكثر من مناسبة. لكن حين تتدخل جهة محايدة لضمان التوثيق، والتعهد برعاية المتابعة، فإن ذلك يعزز الالتزام ويقلل من احتمالية نكوص أحد الأطراف وبالتالي، يصبح للوساطة دور مستدام لا يقتصر على حل النزاع بل يتعداه إلى منع تجدد العنف.[38]

36 . UN Panel of Experts on Sudan. Final Report to the Security Council. 2021, p11.

37 . HD Centre. Supporting Local Mediation in Sudan. Geneva, 2020, p 5.

38 . Young, H., Osman, A. M., Dale, R., Badri, B., & Fuddle, F. Challenges to Peace and Recovery in Darfur. Feinstein International Center, Tufts University, 2012, p27.

علاوة على ذلك، فإن الوساطة المدعومة دوليًا ومحليًا تخلق مساحة للتعامل مع القضايا الهيكلية لا الظرفية فقط، مثل التهميش السياسي والاقتصادي، وتوزيع الموارد، وقضايا الحواكير. الجهات المحايدة – إذا ما كانت مؤهلة ومتمكنة – يمكنها توجيه النقاشات من مجرد تبادل الاتهامات إلى البحث عن حلول استراتيجية، كما حصل في بعض جولات التفاوض في الدوحة وأديس أبابا. وقد ذكر تقرير "Crisis Group" أن الوساطة الناجحة في السودان يجب أن تركز على "جذور النزاع وليس فقط مظاهره"، وأن تكون مدعومة من جهات محايدة لديها مصداقية عند الطرفين[39].

وأخيرًا، فإن إشراك جهات محايدة لا يقتصر على الجانب الفني، بل يمتد إلى تعزيز الشرعية السياسية والاجتماعية لنتائج الوساطة، خصوصًا في المناطق التي فقدت فيها الدولة هيبتها بسبب الحروب والاقتتال القبلي. فالاتفاقات التي تتم برعاية جهات محايدة تحظى غالبًا بقبول أوسع لدى المجتمع المحلي، وتجد دعماً من المجتمع الدولي والإقليمي، مما يُسهم في دعم الاستقرار طويل الأمد. من هنا، فإن دعم الوساطة القبلية والسياسية بمساعدة جهات محايدة ليس خيارًا إضافيًا بل ضرورة أساسية في بناء السلام العادل والمستدام في دارفور.

الاستفادة من التجارب الدولية في المصالحة المجتمعية:

تُعدّ التجارب الدولية في المصالحة المجتمعية مرجعًا مهمًا للدول الخارجة من النزاعات، حيث تُوفر دروسًا عملية يمكن الاستفادة منها في تصميم وتنفيذ عمليات مصالحة شاملة ومستدامة. فقد أظهرت تجارب مثل جنوب إفريقيا، رواندا، كولومبيا، وسيراليون كيف يمكن تحويل المجتمعات المنقسمة إلى مجتمعات أكثر تماسكًا من خلال مزيج من العدالة الانتقالية، والحوار المجتمعي، والاعتراف بالضحايا، والمساءلة. في السياق السوداني وخصوصًا في إقليم دارفور، تمثل هذه النماذج أدوات معرفية تساعد في فهم ديناميات بناء الثقة، وتفكيك خطاب الكراهية، وتحقيق الإنصاف للمجتمعات المتضررة. كما تبرز

39 . International Crisis Group. Safeguarding Sudan’s Transition. Africa Report No. 281, 2020, p 9.

أهمية وجود إرادة سياسية، ودعم دولي، ومشاركة مجتمعية واسعة لإنجاح أي مشروع مصالحة. وعليه، فإن قراءة هذه التجارب بعناية وتكييفها مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية في دارفور يمكن أن تُمثل خطوة فاعلة نحو بناء سلام حقيقي ومستدام.

تجربة رواندا: المصالحة بعد الإبادة الجماعية (1994):

بعد الإبادة الجماعية في رواندا، والتي قُتل فيها نحو 800,000 شخص، واجهت الدولة تحديًا كبيرًا في إعادة بناء المجتمع وتجاوز الصراع بين قبيلتي الهوتو والتوتسي. وقد لجأت الحكومة إلى إنشاء محاكم "غاتشاكا"، وهي محاكم تقليدية مجتمعية، بإشراف ودعم من منظمات دولية ومحلية محايدة، كالصليب الأحمر والاتحاد الأوروبي، لتسهيل المصالحة بين الجناة والضحايا[40].

لعبت هذه الجهات المحايدة دورًا رئيسيًا في ضمان شفافية الإجراءات ومراعاة الحقوق الأساسية، ومنع الانتقام أو استخدام المحاكم كأداة لتصفية الحسابات. كما ساعدت في تدريب القضاة المجتمعيين وتعزيز قدراتهم القانونية، مما منح العملية شرعية قانونية ومجتمعية. ووفقًا لدراسة مركز العدالة الانتقالية، فإن 75% من الروانديين أفادوا بأن مشاركتهم في هذه المحاكم ساعدتهم في إعادة بناء الثقة بالمجتمع[41].

تجاوزت هذه الوساطة طابعها القبلي إلى مساحة وطنية للمصالحة السياسية والاجتماعية، حيث تم دعم برامج المصالحة من قبل الكنائس، المنظمات النسوية، والمجتمع الدولي. وقد حظيت العملية بقبول داخلي واسع لأنها لم تُفرض من الخارج، بل كانت تعبر عن روح محلية تمت مرافقتها بدعم فني ومحايد.

نجحت رواندا – بفضل هذه التجربة – في تحويل واحد من أكثر المجتمعات المنقسمة في إفريقيا إلى دولة تسير نحو التعافي، وبدأت في تطبيق مناهج المصالحة في التعليم والإعلام، مما أسهم في تغيير الرواية العامة من الكراهية إلى الوحدة الوطنية.

تجربة كولومبيا: اتفاق السلام مع جماعة(2016) FARC

40 . Clark, P. The Gacaca Courts, Post-Genocide Justice and Reconciliation in Rwanda. Cambridge University Press, 2010, p34-46.

41 . ICTJ. Rwanda: Grassroots Justice after Genocide, International Center for Transitional Justice, 2012, p19.

بعد أكثر من خمسين عامًا من النزاع المسلح بين الحكومة الكولومبية وقوات الثوار(FARC) ، تم التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي في 2016 بوساطة جهات محايدة مثل النرويج وكوبا . وقد سعت هذه الوساطة إلى الجمع بين مختلف الأطراف رغم عدم الثقة المتبادلة، حيث لعب الوسطاء دورًا فاعلًا في تسهيل الحوار وتجاوز المسائل الخلافية الكبرى[42].

من النقاط المميزة في هذه التجربة، إشراك الضحايا والمجتمع المدني في المحادثات الرسمية، وهو ما أضفى على العملية بعدًا أخلاقيًا وإنسانيًا، ودفع الأطراف المتنازعة إلى مراجعة مواقفها. ورافقت هذه الجهود برامج توعية في المناطق الريفية من قبل منظمات كاثوليكية ومنظمات حقوق الإنسان لتفسير مسار السلام للمواطنين.

كذلك، ضمنت الجهات المحايدة إدماج العدالة الانتقالية والمحاسبة ضمن الاتفاق، وذلك عبر إنشاء محكمة خاصة لجرائم الحرب والانتهاكات، شريطة أن تكون قائمة على الاعتراف لا العقاب فقط. كما تمت إعادة دمج عناصر FARC في المجتمع من خلال برامج تأهيل، بدعم دولي فني وتمويلي[43].

رغم العقبات السياسية اللاحقة، تُعتبر تجربة كولومبيا نموذجًا لإمكانية تحقيق السلام المستدام عبر وساطة متخصصة ومحايدة تضع احتياجات المجتمع على قدم المساواة مع المصالح السياسية.

تجربة جنوب أفريقيا: العدالة والمصالحة بعد الفصل العنصري 1995م

في أعقاب سقوط نظام الفصل العنصري، واجهت جنوب أفريقيا خطر الانزلاق إلى حرب أهلية. غير أن تأسيس "لجنة الحقيقة والمصالحة TRC "بوساطة شخصيات محايدة مثل الأسقف ديزموند توتو، وبدعم دولي واسع، كان له الدور الأكبر في تفادي العنف والدمار[44].

42 .Garcia-Peña, D. Transitional Justice in Colombia: The Role of International Actors. University of Oslo, 2019, p8.

43 . International Crisis Group. Colombia's Peace Deal: Making the Political Transition Work, Latin America Report No. 63, 2017, p12.

44 . Tutu, D. No Future Without Forgiveness. Random House, pp. 102–120.
Hayner, P. B. Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions. Routledge, 1999, 2001, p35.

اعتمدت الوساطة على الحقيقة قبل العقوبة، حيث تم منح العفو مقابل الاعتراف الكامل بالجرائم، مما أتاح الكشف عن كثير من الانتهاكات وأزال الغموض عن الحقبة السابقة. وقد لعبت منظمات المجتمع المدني والمنظمات الكنسية دورًا محوريًا كمراقبين ومحفزين لمشاركة الضحايا. ساهمت هذه الوساطة في تحقيق نوع من العدالة الرمزية، حيث استمع ملايين الجنوب إفريقيين إلى الشهادات في جلسات علنية بثتها وسائل الإعلام، ما عزز ثقافة الحوار ورفض العنف. وتم توثيق الجرائم لتكون مرجعًا تاريخيًا ومؤسسًا للتعليم المستقبلي.

أكد محللون أن نجاح هذه الوساطة اعتمد بدرجة كبيرة على حياد القيادة الوسيطة، وقبولها من الطرفين، بالإضافة إلى دعم دولي من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتوفير التمويل والغطاء القانوني[45].

تجربة نيبال: إنهاء الحرب الأهلية وبناء السلام 2006م

عانت نيبال من حرب أهلية استمرت لعقد من الزمان بين الماويين والنظام الملكي. وقد تم التوصل إلى اتفاق سلام شامل في 2006 بوساطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال (UNMIN) التي قامت بدور الجهة المحايدة في التفاوض ونزع السلاح، بدعم من الهند والنرويج[46].

ارتكزت الوساطة على آليات متعددة تشمل إصلاحات دستورية، وضمان تمثيل الأقليات، ومراقبة وقف إطلاق النار .ساعدت الوساطة في تسريح المقاتلين الماويين ودمجهم في الحياة السياسية، حيث فازوا لاحقًا في أول انتخابات ديمقراطية بعد الحرب.

شاركت منظمات نسوية ومنظمات حقوقية في رعاية المصالح المجتمعية أثناء المحادثات، ما ضمن عدم تغييب أصوات الضحايا والمهمشين، وتم توثيق الانتهاكات بشكل متوازن، بإشراف جهات دولية مستقلة.

45 . United Nations Mission in Nepal (UNMIN). (2008). Report to the Security Council, UN Doc. S/2008/5.

46 . International IDEA. (2009). Nepal: Political Parties and the Peace Process. Stockholm, p13.

رغم التحديات السياسية لاحقًا، فإن تجربة نيبال أثبتت أن الوساطة المحايدة قادرة على الانتقال من السلاح إلى السياسة إذا ما تم إشراك القوى المجتمعية بشكل عادل وفعال، بدعم تقني دولي واضح.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن **بناء السلام الاجتماعي في دارفور** ليس مجرد عملية سياسية أو أمنية، بل هو مسار متعدد الأبعاد يشمل المصالحة المجتمعية، العدالة الانتقالية، التنمية الاقتصادية، إصلاح المؤسسات، وتعزيز ثقافة السلام والتعايش. إن تحقيق سلام دائم في الإقليم يتطلب معالجة الجذور العميقة للنزاع، بما في ذلك قضايا الأرض والهوية والتهميش، من خلال نهج شامل وتشاركي. كما أن دعم جهود الوساطة القبلية، وتمكين الشباب والمرأة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة يمكن أن يُسهم في ترسيخ دعائم السلم الاجتماعي. ولا يمكن إغفال دور الشراكات المحلية والإقليمية والدولية في تقديم الدعم الفني والمالي والسياسي لإنجاح هذه العملية. ولعل أهم ما يحتاجه دارفور اليوم هو الإرادة الجماعية الصادقة والرؤية الاستراتيجية التي تضع الإنسان في قلب عملية السلام، بعيدًا عن الأجندات الضيقة، من أجل مستقبل أكثر عدلاً واستقرارًا لجميع مكونات المجتمع الدارفوري.

أولاً: النتائج

1. استمرار النزاعات في دارفور يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية، مثل التهميش، وغياب العدالة، والنزاعات حول الأرض والموارد.
2. ضعف مؤسسات الدولة وعدم تفعيل القانون أدى إلى اتساع دائرة العنف القبلي، وشجع على الإفلات من العقاب.
3. غياب ثقافة السلام والتعايش المشترك في المناهج التعليمية ووسائل الإعلام ساهم في تأجيج خطاب الكراهية والانقسام الإثني.
4. المرأة والشباب مهمشون إلى حد كبير في عمليات بناء السلام وصنع القرار، رغم أنهم أكثر الفئات تضررًا من النزاع.
5. الجهود المحلية للوساطة القبلية غالبًا ما تفتقر للدعم الرسمي والحياد الكافي، مما يؤثر على فاعليتها واستدامتها.

6. برامج العودة الطوعية وإعادة الإعمار ما زالت ضعيفة ومتقطعة، ما يعيق إعادة الاستقرار للمناطق المتأثرة.
7. عدم الاستفادة الكافية من التجارب الدولية الناجحة في المصالحة وبناء السلام أدى إلى تكرار الأخطاء وضعف الأثر.

ثانيًا: التوصيات

1. إطلاق استراتيجية وطنية شاملة لبناء السلام في دارفور، تُعطي الأولوية للعدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.
2. تمكين الشباب والمرأة من المشاركة الفاعلة في عمليات السلام وصنع القرار، عبر تمثيلهم في المجالس المحلية واللجان القبلية.
3. إصلاح مؤسسات العدالة وتفعيل سيادة القانون بشكل حيادي وشفاف، لمحاسبة الجناة وبناء الثقة المجتمعية.
4. إدماج مفاهيم المواطنة والسلام في المناهج التعليمية وبرامج الإعلام، وتفعيل دور المؤسسات التربوية والثقافية.
5. إنشاء مشاريع اقتصادية وتنموية مستدامة تخلق فرص عمل وتحدّ من الفقر، خصوصًا بين الشباب في المناطق الهشة.
6. تعزيز الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني الدولي والمحلي لتوفير الدعم الفني والمادي للسلام.
7. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة (جنوب إفريقيا، رواندا، كولومبيا، نيبال) عبر تكييفها مع خصوصية دارفور الثقافية والاجتماعية.